

بسم الله الرحمن الرحيم

الحصة الأولى: أهمية علم الاجتماع القانوني وحدائته

كان القانون ولا يزال ضرورة لحياة الإنسان داخل المجتمع، مما أضفى عليه صبغة الظاهرة الاجتماعية.

وذلك لأن الأنانية تطبع سلوك الفرد في كثير من الأحيان، وتدفعه إلى السعي لتحقيق مصالحه الشخصية، حتى وإن تطلب الأمر الاعتداء والتعسف على حقوق الآخرين.

بيد أنه بالرغم من ذلك فإن الإنسان منذ الأزل يسعى -في المقابل - بغريزته الفطرية إلى سلوك سبل التعاون مع بني جنسه، من أجل ضمان استمرارية حياته على وجه الأرض، عن طريق وضع قواعد للتعايش بسلام، اتخذت في سيرورتها التاريخية مجموعة من الأشكال: كالتقاليد الدينية والتقاليد العرفية والعادات الاجتماعية...، إلى أن استقر بها الوضع في شكل قواعد قانونية، ابتكرها المجتمع لتنظيم شؤونه.

ولذلك فمن المسلّم به كون القانون ملازم للمجتمع في النشأة والتطور، فهو صنيعة الضرورة الاجتماعية، كما أنه الآلية المثلى لضبط قواعد التعايش داخل المجتمع؛ مما يفرض بداهة وجود علاقة تأثير وتأثر مستمرة بين القانون والمجتمع.

والحقيقة أن دراسة علاقة التأثير والتأثر بين القانون والمجتمع ليست حديثة، وإنما كانت موضوع اهتمام الفلاسفة والمفكرين القدماء.

وحديثاً أدى تقاطع أفكار فقهاء القانون ومفكري علم الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا، إلى بروز علم خاص يسمى علم الاجتماع القانوني la sociologie -juridique.

هذا العلم الذي يُعنى بدراسة القانون أثناء تطبيقه وتأديته لوظائفه في الواقع العملي، وذلك من خلال رصد أبعاده، وتتبع كيفية ومدى توفقه في أداء مهامه التي يفترض به الاضطلاع بها داخل المجتمع؛ الأمر الذي يضفي أهمية قصوى على دراسة التفاعل المستمر بين القانون والمجتمع، والذي يتم عن طريق الوقوف على آلياته تحويل القواعد القانونية المتسمة بالمجردة إلى واقع مُعاش في إطار بيان المجتمع كمصدر للقانون من جهة والقانون كضابط لهذا المجتمع الذي أنتجه من جهة ثانية.

أهمية الوحدة وصعوبتها العلمية:

بناء على ما تقدم، فإن وحدة "المدخل لدراسة علم الاجتماع القانوني" التي تُدرس لطلبة كليات العلوم القانونية والسياسية، تستمد أهميتها من ترابط وتنوع وغنى موضوعاتها، حيث تشتمل من حيث المبدأ على محور أول يهدف إلى دراسة العلاقات التي تنشأ بين القانون والمجتمع، والتي تُسلط الضوء على القانون باعتباره ظاهرة اجتماعية، من جهة أولى، ثم على المجتمع كمصدر للقانون، من جهة ثانية.

وتشمل أيضا محور ثانٍ يدرس التكامل المنطقي المفروض في الغايات من تطبيق القانون، وضبط وتصويب السلوك الإنساني من خلال توفير أنجع السبل لتطبيق هذا القانون داخل المجتمع.

وكما لا يتسرب الشك إلى الأهمية العلمية والعملية "المدخل لدراسة علم الاجتماع القانوني" فإنه لا ريب في الصعوبات المرتبطة بها، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

- 1- إنها وحدة حديثة التدريس لطلبة كليات العلوم القانونية والسياسية بالمغرب؛
- 2- إنها وحدة ذات حمولة غنية جدا، إلا أنها تتضمن مفاهيم منها ما يصعب تبسيطه، وتقريبه لفهم طلبة الفصل الأول من السنة الأولى؛
- 3- إنها مادة هجينة، تجمع بين ما هو قانوني واجتماعي، مما يضيف على بعض مفاهيمها كثيرا من الغموض؛
- 4- إنها مادة تبدو غير متجانسة، حيث يختلط فيها ما هو قانوني بما هو فلسفي وما هو شرعي...؛ الأمر الذي يتطلب جهدا في تدليلها ومحاولة المجانسة بين مكوناتها؛
- 5- إن تتبع التطور التاريخي للوقائع والمؤسسات القانونية، يستلزم البحث في مصادر علمية متنوعة، وفرز ما تطبعه المصادقية والثقة والأمانة في تقصي تاريخ المجتمعات الإنسانية في علاقته بتطور القوانين؛
- 6- إن دراسة علم الاجتماع القانوني تتسم بصعوبة ترتبط بضرورة كشف ما يكتنف مفاهيمه من غموض، وتبسيطها لتقريب فهمها لذهن الطالب.

أما عن حداثة نشأة علم الاجتماع القانوني فغالبية المفكرين يجزمون بذلك، رغم صعوبة تحديد تاريخ دقيق ومؤكد لنشأته ولا لاستقلالته عن علم الاجتماع، وفي هذا الإطار يرى الأستاذ البريطاني روجي كوتيريل¹ roger cotterrell من جامعة لندن أنه لا يمكن الحديث عن علم الاجتماع القانوني كعلم مستقل قائم بذاته إلا في بداية سنوات القرن العشرين، حيث تعود إرهاباته الأولى إلى نقد الشكلية القانونية المفرطة التي تعيق التطبيق العملي للقانون من خلال تعميق البحث في الجوانب الواقعية الاجتماعية للقانون مع استحضار فلسفة القانون الكامنة في روحه القابلة للتنزيل في الواقع الاجتماعي المعاش².

وهكذا فقد أسست أول جمعية دولية اجتماعية في أمريكا من قبل هيئة من الباحثين في علم الاجتماع القانوني سنة³ 1962، تقوم بالأبحاث والدراسات التطبيقية للقانون، كما أسست جمعية القانون والمجتمع في أمريكا سنة 1964⁴.

وقد أحدثت جامعة باريس الثانية أول مختبر لعلم الاجتماع القانوني سنة 1968⁵، كما عُقد في ألمانيا عام 1975 أول مؤتمر دولي حول علم الاجتماع القانوني، الذي أوصى بتشجيع البحث العلمي في المشاكل المرتبطة بتطبيق القانون في المجتمع. وأسس في جامعة أوكسفورد مركزا للدراسات السوسيو-قانونية سنة 1980 من قبل بعض أساتذة علم الاجتماع⁶.

هذا ويعتبر بعض الباحثين أن مؤسس علم الاجتماع القانوني هو المفكر العربي ابن خلدون باعتباره من مؤسسي علم الاجتماع، في حين يرى آخرون أن أصل هذا العلم يعود للمفكر الفرنسي مونتسكيو الذي يُعد من أوائل مفكري عصر الأنوار ومن رواد نظرية العقد الاجتماعي، ويعتقد باحثين آخرون بأن تأصيل هذا العلم يرجع إلى المفكر البولندي آدم بودجورتسكي.

لكن غالبية الباحثين يرون أن أستاذ القانون الأمريكي روسكو باوند مؤسسة علم الاجتماع القانوني، وذلك لارتباط اسمه بمجموعة من الأبحاث العلمي التطبيقية للقانون ولما عُرف به من بحث فيما أسماه بالهندسة

¹ Roger Cotterrell: "Sociology of law: An Introduction", Australian Journal of Law and society, Velum II, No 2, 1985, page: 91.

² Mathieu Deflem: "Sociology of law", Cambridge University Press, New York, first published 2008, page: 17.

³ Marta Bucholc: "Historical Sociology of Law", publisher Palgrave, May 2022, page: 51.

⁴ Georges Gurivitch: "Sociology of law", law and society series, New York 2019, page: 13.

⁵ Jean Carbonnier : "sociologie juridique", presses universitaires de France 2004, page: 132.

⁶ Chloe Kennedy : "Sociology of law and Legal History", Collections Law 2020, page : 37.

الاجتماعية للقانون، والتي اعتبر من خلالها باوند القانون أحد أهم أدوات الضبط الفعالة للمجتمع في إطار دراسته للآثار الاجتماعية للنظم القانونية⁷.

7 Roscoe pound : " An Introduction to the Philosophy of Law",New Haven: Yale University Press, 1922, page: 57.